

Distr.: General
1 July 2011
Arabic
Original: French

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة عشرة

البند ٤ من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن كوت ديفوار*

موجز

أنشأ مجلس حقوق الإنسان، بموجب قراره ٢٥/١٦، لجنة تحقيق دولية مستقلة مكلفة "بالتحقيق في الوقائع والظروف المحيطة بادعاءات وقوع اعتداءات وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في كوت ديفوار عقب الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، من أجل تحديد المسؤولين عن هذه الأعمال وتقديمهم إلى العدالة".

وتتضمن اللجنة فيتيت مونتارهورن (رئيساً) ورين ألابيني غانسو وسليمان بالدو.

وزارت اللجنة كوت ديفوار في الفترة من ٤ إلى ٢٨ أيار/مايو ٢٠١١. وبالإضافة إلى أبيدجان، زارت اللجنة غرب البلد وشماله وجنوبه، لا سيما مدن دويكوي، وغينغلو، وكورهوغو، وأوديني، وسان بيدرو. وأجرت محادثات مع السلطات الإيفوارية فالتقت بالرئيس الحسن واتارا، ورئيس الوزراء غيوم سورو، وجهات سياسية فاعلة أخرى، كما زارت مؤسسات وطنية، ومنظمات دولية، ومنظمات مجتمع مدني. وبمساعدة فريق فني من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، استمعت إلى مئات الضحايا وإلى أشخاص شهدوا بأنفسهم انتهاكات لحقوق الإنسان، كما استمعت إلى شهادات أدلى بها آباء الضحايا أو أشخاص آخرون لديهم معرفة غير مباشرة بارتكاب انتهاكات معينة. وزارت اللجنة أيضاً ليبيريا التي لجأ إليها عدد كبير من الإيفواريين والتقت هناك بالسلطات الحكومية وبممثلي بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا.

* تأخر تقديم هذه الوثيقة.

وخلصت اللجنة إلى أن العديد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي ارتُكبت، خلال الفترة قيد النظر، على يد جهات فاعلة مختلفة وهي انتهاكات قد يشكل بعضها جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. وارتُكبت هذه الانتهاكات على يد قوات الدفاع والأمن وحلفائها (الميليشيات والمرتزقة)، ثم على يد القوات الجمهورية لكوت ديفوار خلال هجومها المضاد ومنذ سيطرتها على البلد. وما زال الكثير من الضحايا في غرب البلد وجنوبه الغربي وفي أبيدجان يدفعون الثمن غالياً.

وتعتبر اللجنة كل شخص قُتل خلال هذه الفترة ضحية زائدة عن اللزوم، واختارت ألا تدخل في الجدل الدائر حول أعداد الضحايا. وبسبب ضيق الوقت وقلة الموارد، اكتفت اللجنة بتقدير الخسائر في الأرواح خلال الأزمة. بيد أن عدد القتلى يُقدَّر بحوالي ٣ ٠٠٠ قتيل بالاستناد إلى المعلومات التي حصلت عليها اللجنة خلال زيارتها الميدانية والتي توصلت إليها بإجراء عمليات تدقيق ومقارنة.

ويعود سبب الأزمة السياسية التي شهدتها كوت ديفوار إلى رفض الرئيس السابق لوران غباغبو لنتائج الانتخابات. ومن ناحية أخرى، فإن استخدام مسألة الأصل الإثني كأداة سياسية، وتلاعب الجهات السياسية الفاعلة بالشباب الإيفواري وتحويله إلى أدوات للعنف، علاوة على مسائل الخلافات العالقة بشأن العقارات الريفية، كانت من بين الأسباب الفعلية للانتهاكات الجسيمة والواسعة النطاق لحقوق الإنسان. وكانت الانتخابات بمثابة محرك للعنف.

ولاحظت اللجنة أن غالبية الأشخاص الذين قابلتهم يرغبون في أن تواصل مختلف فئات المجتمع الإيفواري العيش سوياً. وذكرت أيضاً أن الحكومة على أعلى مستوياتها أشارت إلى أن المصالحة الوطنية تحظى بالأولوية. لكن اللجنة تودّ أن تذكر بأن المصالحة لا يمكن أن تستمر دون تحقيق العدل.

وفي هذا السياق، توصي اللجنة، في جملة أمور، بأن تسعى الحكومة الإيفوارية إلى تقديم مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان ومنتهكي القانون الإنساني الدولي إلى العدالة. وفي هذا السياق، يجب أن تتسم التحقيقات التي شرع فيها بالشمولية والحياد والشفافية.

وتوصي اللجنة مجلس حقوق الإنسان بإنشاء آلية مستقلة بشأن حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار لضمان متابعة فعالة لتوصياته ولمساعدة السلطات الإيفوارية في مكافحتها للإفلات من العقاب، كما توصيه بنشر تقرير لجنة التحقيق الدولية التي أنشأتها لجنة حقوق الإنسان عام ٢٠٠٤ لتقديم رؤية أوسع لحالة حقوق الإنسان.

وتوصي اللجنة المجتمع الدولي بمساندة السلطات الحكومية، وخصوصاً تقديم المساعدة المالية، لدعم جهودها الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب وإقامة دولة القانون. وأخيراً، توصي اللجنة الأمم المتحدة بإجراء تقييم، في أقرب وقت ممكن، للعمل الذي أنجزته، خلال الأزمة، عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، والوكالات الإنسانية، وجهات أخرى بهدف تحسين قدرتها على تجنب النزاعات وحماية السكان المدنيين.

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٤	١٠-١		أولاً - مقدمة
٤	٤-١		ألف - إنشاء اللجنة وأسسها القانونية
٥	٨-٥		باء - المنهجية
٥	١٠-٩		جيم - الإطار القانوني
٦	٣٣-١١		ثانياً - القوى المتواجدة
٦	١٩-١١		ألف - قوات الدفاع والأمن
٧	٢٠		باء - القوات المسلحة للقوى الجديدة
٧	٢١		جيم - القوات الجمهورية لكوت ديفوار
٨	٣٢-٢٢		دال - أفراد الميليشيات والمرتبقة
١٠	٣٣		هاء - القوات المحايدة
١١	٩٨-٣٤		ثالثاً - الوقائع ووصف الوقائع
١١	٣٨-٣٤		ألف - أصل الأزمة: الأسباب البعيدة والمباشرة
١٢	٦٥-٣٩		باء - وصف الوقائع
١٨	٩٣-٦٦		جيم - تقدير الوقائع
٢٤	٩٨-٩٤		دال - استجابة الحكومة للحالة
٢٥	١٠٧-٩٩		رابعاً - الضحايا
٢٦	١٠٢-١٠١		ألف - الأطفال
٢٦	١٠٣		باء - المسنون والموقوفون
٢٦	١٠٤		جيم - الاغتصاب والعنف الجنسي ضد النساء
٢٧	١٠٦-١٠٥		دال - المشردون واللاجئون
٢٧	١٠٧		هاء - المدافعون عن حقوق الإنسان
٢٧	١١٨-١٠٨		خامساً - المسؤوليات
٢٧	١١٤-١٠٨		ألف - مسؤوليات دولة كوت ديفوار
٢٩	١١٨-١١٥		باء - مسؤولية الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة والمسؤوليات الفردية
٢٩	١٢٥-١١٩		سادساً - الاستنتاجات والتوصيات

أولاً - مقدمة

ألف - إنشاء اللجنة وأسسها القانونية

١ - رمى رفض الرئيس السابق غباغبو التخلي عن السلطة بعد هزيمته في الانتخاب الرئاسية التي أُجريت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ بكوت ديفوار في أزمة سياسية لم يسبق لها مثيل شهدت انتهاكات جسيمة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي. وأشارت العديد من التقارير إلى حدوث عمليات إعدام خارج نطاق القضاء وبإجراءات موجزة، وحالات اغتصاب، وأعمال تعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، وحالات اختفاء قسري، وحالات اعتقال واحتجاز تعسفين، وهجمات على أماكن العبادة، وأعمال تهريب وتخرش وابتزاز.

٢ - وفي ضوء تأزم حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار، عقد مجلس حقوق الإنسان (المشار إليه فيما يلي بـ المجلس) دورة استثنائية في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. واعتمد المجلس، في هذه الدورة، القرار د-١٤/١ الذي أدان فيه بشدة انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ودعا فيه جميع الأطراف المعنية إلى وضع حد لهذه الانتهاكات فوراً. كما حث جميع الجهات الفاعلة، خصوصاً قوات الدفاع والأمن، على الامتناع عن ارتكاب أية أعمال عنف، واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والاضطلاع بمسؤولياتها في حماية المدنيين.

الولاية

٣ - اعتمد المجلس في دورته العادية السادسة عشرة القرار ٢٥/١٦ الذي قرر بموجبه إنشاء لجنة تحقيق دولية مكلفة "بالتحقيق في الوقائع والظروف المحيطة بادعاءات وقوع اعتداءات وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في كوت ديفوار عقب الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، من أجل تحديد المسؤولين عن هذه الأعمال وتقديمهم إلى العدالة، وتقديم نتائج التحقيق إلى المجلس في دورته السابعة عشرة". ودعيت المفوضة السامية لحقوق الإنسان إلى تقديم ما يلزم من دعم إلى اللجنة للاضطلاع بولايتها.

تكوين اللجنة

٤ - في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١١، عيّن رئيس المجلس أعضاء اللجنة الثلاثة: فتييت مونتارهورن من تايلند (رئيساً) ورين ألابيني غانسو من بنن (عضواً) وسليمان بالدو من السودان (عضواً).

باء- المنهجية

- ٥- أجرى أعضاء اللجنة مشاورات في جنيف في الفترة من ٢ إلى ٤ أيار/مايو شملت، بشكل خاص، لقاءات مع ممثلين عن البعثة الدائمة لكوت ديفوار في جنيف، ومع رئيس المجلس، والمفوضة السامية، وممثلات دبلوماسية مختلفة، وعدد من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية، ومنظمات المجتمع المدني. وبعد ذلك، أقام أعضاء اللجنة في كوت ديفوار خلال الفترة من ٤ إلى ٢٨ أيار/مايو ٢٠١١.
- ٦- وبالإضافة إلى أبيدجان، زار أعضاء اللجنة شمال البلد وغربه وجنوبه. كما زاروا ليبيريا لزيادة فهم النزاع من جوانبه العابرة للحدود.
- ٧- وخلال الزيارة، أجرت اللجنة محادثات مع السلطات الإيفوارية، خصوصاً الرئيس واتارا، ورئيس الوزراء سورو، وجهات سياسية فاعلة، ومؤسسات وطنية، ومنظمات دولية، خصوصاً عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ومنظمات مجتمع مدني. والتقت اللجنة، بمساعدة فريق من المحققين وطبيب شرعي، بمئات الضحايا والأشخاص الذين شهدوا بأنفسهم انتهاكات لحقوق الإنسان. كما سجلت شهادات لآباء الضحايا ولأشخاص لديهم معرفة غير مباشرة بارتكاب انتهاكات معينة. وحصلت اللجنة أيضاً على شهادات جماعية قدمت منظمات حقوق الإنسان وجمعيات أخرى أسهمت جميعها في توضيح ما جرى من أحداث. وزارت اللجنة أماكن مختلفة اعتبرت أكثر تأثراً بهذه الانتهاكات، بينها مستشفيات، ومصحات، ومواقع جرت فيها إعدامات بإجراءات موجزة، ومشارح، إضافة مقابر جماعية ومقابر عادية. وأخيراً، زارت أماكن تُحتجز فيها شخصيات تحت الإقامة الجبرية، لا سيما فندق برغولا في أبيدجان وقصر الرئاسة في كور هوغو وأودينييه.
- ٨- وحصلت اللجنة من مصادر مختلفة على وثائق مكتوبة وصور وتسجيلات بالفيديو.

جيم- الإطار القانوني

- ٩- يعطي دستور كوت ديفوار مكانة كبيرة لحماية حقوق الإنسان والحريات العامة. ويقر الدستور التعددية الإثنية والثقافية والدينية للبلد ويكرّس مبدأ المساواة بين الأشخاص. كما ينص على أن حقوق الأشخاص لا يجوز انتهاكها وأن من واجب السلطات العامة أن تضمن احترام هذه الحقوق وحمايتها وتعزيزها. وتنص المادة ٨٧ من الدستور على أن المعاهدات أو الاتفاقات الدولية لها الغلبة على القوانين.
- ١٠- وكوت ديفوار طرف في أغلبية الصكوك الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان وبالقانون الإنساني الدولي، وهي صكوك تنطبق أحكامها على الأحداث التي جرت خلال الفترة قيد النظر. ووقعت كوت ديفوار على نظام روما الأساسي الذي أنشئت بموجبه المحكمة الجنائية الدولية لكنها لم تصادق عليه بعد. وقبلت كوت ديفوار باختصاص المحكمة، وفقاً لتصريحات متتالية أدلى بها الرئيس غباغبو عام ٢٠٠٣ ثم الرئيس واتارا عام ٢٠١٠.

ثانياً - القوى المتواجدة

ألف - قوات الدفاع والأمن

١١ - كانت قوات الدفاع والأمن تحت قيادة الرئيس غباغبو، القائد الأعلى للقوات المسلحة بحسب الدستور، حتى ١٧ آذار/مارس، تاريخ إنشاء القوات الجمهورية لكوت ديفوار. لكن السيد غباغبو واصل اعتماده على ولاء وحدات النخبة لقوات الدفاع والأمن التي كانت الأحسن تجهيزاً والتي اختير أفرادها المحدودو العدد بعناية لضمان حماية نظامه. وكان مجموع عدد أفراد قوات الدفاع والأمن ٥٥ ٠٠٠ عنصراً يقودهم رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الفريق فيليب مانغو. وفي نهاية آذار/مارس، وبعد أن ترك الجنرال مانغو منصبه ولجأ إلى سفارة جنوب أفريقيا، عُيّن الجنرال دوغوبو بلبه رئيساً لهيئة الأركان بالوكالة.

١٢ - وكانت القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار، والدرك الوطني، والشرطة الوطنية، والوحدات الخاصة/الفرق المشتركة من بين مكونات قوات الدفاع والأمن^(١) الأكثر تورطاً في الأحداث التي جرت اعتباراً من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر.

١٣ - وتتكون القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار، التي تخضع لسلطة وزير الدفاع، من ثلاثة فيالق: القوات البرية والقوات الجوية والقوات البحرية. ولم تؤد القوات الجوية، حسب علم اللجنة، أي دور في الأحداث التي وقعت بعد الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية. وفيما يتعلق بالقوات البحرية، يبدو أن قوات المغاوير التابعة لمشاة البحرية شاركت لوحدها في الأحداث.

١٤ - وفيما يتعلق بالقوات البرية التي يقودها الجنرال فيرمين ديثو ليثو، يبدو أن القوات الخاصة وحدها هي التي تدخلت في الأحداث. وتشمل هذه القوات الخاصة ما يلي: كتيبة المدفعية أرض - جو؛ وكتيبة القيادة والدعم؛ وكتيبة مغاوير المظليين؛ والمفرزة المتنقلة لقوات التدخل السريع.

١٥ - ويحظى الحرس الجمهوري بمكانة خاصة. فهو مكون من حوالي ١ ٥٠٠ عسكري، ويخضع على مستوى العمليات لمكتب رئيس الجمهورية. وكانت فرقة النخبة هذه المؤلفة من ثلاثة أفواج من المشاة المتمركزين في أبيدجان تحت قيادة الجنرال دوغو بلبه، المحتجز في كورهوغو منذ ١٥ نيسان/أبريل.

١٦ - ويخضع الدرك الوطني أيضاً لسلطة وزارة الدفاع وهو مؤلف من حوالي ١٢ ٠٠٠ رجل بقيادة القائد الأعلى لقوات الدرك الجنرال إدوار تيابيه كاساراتيه.

(١) تضم قوات الدفاع والأمن أيضاً فرقة المطافئ العسكرية، وإدارة الجمارك والمجرة، وإدارة المياه والغابات التي لم يتضح بعد دورها في الأحداث التي جرت منذ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر.

١٧- وتخضع الشرطة الوطنية لسلطة وزارة الداخلية. ويقودها المدير العام للشرطة الوطنية ميبا بريدو. وقد حدثت انشقاقات عديدة في صفوف الشرطة أثناء الأزمة.

١٨- أما الوحدات الخاصة/الفرق المشتركة فهي عديدة. فمجموعة أمن رئاسة الجمهورية مكلفة بالحماية الشخصية للرئيس. ويقود هذه المجموعة العقيد الركن ناتانائيل أهومان بروها، الذي اغتيل في ٤ أيار/مايو ٢٠١١ في غران لاهو أثناء نقله إلى أبيدجان. وتخضع هذه المجموعة، التي يرأسها عادة أحد قادة الجيش أو الدرك، لمكتب الرئيس مباشرة.

١٩- ويقود مركز قيادة عمليات الأمن^(٢) عميد الدرك جورج غيبه بي بوان، الذي ترك منصبه في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١١. وكانت عمليات المركز تتم بقيادة رئيس الشرطة جواشيم روب غوغو، الذي أوقف وأحيل إلى المدعي العام العسكري في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١١.

باء- القوات المسلحة للقوى الجديدة

٢٠- كانت القوات المسلحة للقوى الجديدة تشكل جيش القوى الجديدة في كوت ديفوار الذي كان أمينه العام هو رئيس الوزراء الحالي وزير الدفاع غيوم سورو. وكانت هذه القوات منظمة على غرار الجيش الوطني، وكان رئيس أركانها هو الجنرال سومايلا باكايوكو. وكان مقر قيادتها في بواكيه وتسيطر على عشر مناطق تخضع لسلطة قادة المناطق الذين كانوا يمارسون سلطات عسكرية وإدارية^(٣).

جيم- القوات الجمهورية لكوت ديفوار

٢١- أنشأ الرئيس واتارا، بموجب المرسوم رقم ٢٠١١-٠٠٢ المؤرخ ١٧ آذار/مارس ٢٠١١، القوات الجمهورية لكوت ديفوار بدمج قوات الدفاع والأمن والقوات

(٢) كان المركز مؤلفاً من خمس سرايا هي التالية: مركز قيادة عمليات الأمن الأول لقطاع يوبوغون بقيادة القائد لويس كوغونيون، وكان يستخدم المركبات من رقم ١١ إلى رقم ١٩، ومركز قيادة عمليات الأمن الثاني لقطاع أبوبو بقيادة القائد أوبينييه واتارا، وكان يستخدم المركبات من رقم ٢١ إلى رقم ٢٦، ومركز قيادة عمليات الأمن الثالث لقطاع أدجامي/بلايتو/أتيكوييه، وكان يستخدم المركبات من رقم ٣١ إلى رقم ٣٦، ومركز قيادة عمليات الأمن الرابع لقطاع كوكودي، وكان يستخدم المركبات من رقم ٤١ إلى رقم ٤٩، ومركز قيادة عمليات الأمن الخامس لقطاع كوماسي بقيادة اللواء رودريغ لوبونيون زاغبا، وكان يستخدم المركبات من رقم ٥١ إلى رقم ٥٩.

(٣) القائد مورو واتارا "أتشغني"، المنطقة ١ في بونا، والقائد إرفيه توريه "فيتشو"، المنطقة ٢ في كاتيبولا، والقائد عثمان شريف "بابا غيبار"، المنطقة ٣ في بواكيه، والقائد زومانا واتارا "الملازم زوا"، المنطقة ٤ في مانكونو، والقائد كونييه زاكاريا "دجاكي"، المنطقة ٥ في سيغلا، والقائد لوسيني فوفانا "لوس"، المنطقة ٦ في مان، والرفيق الأول درامان تراوريه "درامان توبا"، المنطقة ٧ في توبا، والقائد عثمان كوليبالي "بن لادن"، المنطقة ٨ في أودينييه، والقائد غاوسو كونييه "دجا عاو"، المنطقة ٩ في بنديالي، والقائد كواكو مارتين فوفيه، المنطقة ١٠ في كورهوغو.

المسلحة للقوى الجديدة. وتخضع هذه القوى الجديدة لسلطة وزير الدفاع غيوم سورو. وحلت القوات الجمهورية لكوت ديفوار، منذ إنشائها، محل القوات المسلحة للقوى الجديدة لاسترداد المدن التي يسيطر عليها المقربون من السيد غباغبو. وكانت هيئة أركان تكتيكية بقيادة الجنرال باكاويكو قد بسطت سلطتها على الإقليم الوطني الذي قُسم منذ ذلك الحين إلى أربع مناطق يخضع كل منها لقائد منطقة^(٤).

دال - أفراد الميليشيات والمرتزقة

٢٢ - أفراد الميليشيات مقاتلون مدنيون إيفواريون جُنّدوا وسُلّحوا لتقديم دعم عسكري لمجموعة منظمة، سواء تعلق الأمر بمعسكر السيد غباغبو أو السيد واتارا.

الميليشيات الموالية لمعسكر غباغبو

٢٣ - ترتبط طبيعة الميليشيات وعملها، بصورة عامة، ارتباطاً عضوياً بحركة الوطنيين الشباب أو "تجمع الوطنيين".

٢٤ - وتمثل حركة الوطنيين الشباب قبل كل شيء تجمعاً سياسياً استخدمه السيد غباغبو تقليدياً منذ وصوله إلى السلطة عام ٢٠٠٠. وينتمي هؤلاء الشباب إلى جميع الطبقات الاجتماعية وهم منظمون في عدة اتحادات وجمعيات ميسّسة كاتحاد الطلاب والتلاميذ في كوت ديفوار، وبرلمانات أغورا، ومؤتمر عموم أفريقيا للشباب الوطني، وحركة النساء الوطنيات، والاتحاد من أجل التحرير الكامل لكوت ديفوار. ويجب أيضاً أن تُضاف إلى هذه التجمعات السياسية ميليشيات شبه عسكرية تنشط إلى حد ما في فترات معينة وكان دورها أساسياً للسيد غباغبو خلال الأزمة.

٢٥ - وقد بدأت تظهر ملامح مجموعتين كبيرتين حول وزير الشباب السيد شارل بليه غوديه من جهة، وكذلك حول مؤتمر عموم أفريقيا للشباب الوطني، وحول أوجين دجويه والاتحاد من أجل التحرير الكامل لكوت ديفوار من جهة أخرى، وكثيراً ما يوصف هذا التجمع بأنه الأكثر تشدداً. وتمثل حركة الوطنيين الشباب الدعم السياسي الأساسي للرئيس السابق وأداته الدعائية، وتتحول إلى ذراعه العسكرية عند الضرورة. ووفقاً للمعلومات الواردة من مصادر موثوقة، ساهم كل من المستشار الخاص للرئيس غباغبو، كاديه بيرتان، والمدير العام لميناء أبيدجان، مارسيل غوسيو، في تمويل الميليشيات وتسليحها.

(٤) المنطقة الشمالية الغربية بقيادة الجنرال غو (وهو أيضاً رئيس أركان مساعد ومستشار عسكري في وزارة الدفاع)، والمنطقة الشمالية الشرقية بقيادة الجنرال باكاويكو، ومنطقة أبيدجان الشرقية بقيادة العقيد واتارا، ومنطقة أبيدجان الغربية بقيادة العقيد سوماهورو (وهو أيضاً قائد العمليات في هيئة الأركان العامة)؛ وقُسمت المناطق الأربع نفسها إلى عشر مناطق تكتيكية تقابل المناطق العشر السابقة للقوات المسلحة للقوى الجديدة.

٢٦- وفي أبيدجان، كانت العناصر المسلحة التابعة لاتحاد الطلاب والتلاميذ في كوت ديفوار، والميليشيات التابعة للجبهة الوطنية للتحرير الكامل لكوت ديفوار هي الميليشيات الأكثر نشاطاً خلال الأزمة التي تلت الانتخابات.

٢٧- واشتهرت في غرب البلاد الميليشيات التالية الموالية لغباغبو:

- جبهة تحرير الغرب الكبير: تضم حوالي ٧ ٠٠٠ عضو، ويقودها الزعيم أمير الحرب دينيس كلوفيه ماهو، الذي يقود جميع الميليشيات في الغرب. وهو أحد أقرباء السيد بليه غوديه وقد شوهد في بداية الأزمة مع بعض الرجال في حي يوبوغون في أبيدجان؛

- الاتحاد الوطني للمقاومة في الغرب الكبير: يضم حوالي ٥٠٠ فرد ويقوده الزعيم أمير الحرب غابرييل باناو وهو جنرال متقاعد. واعترف السيد باناو في مقابلة مع اللجنة بأن الاتحاد الوطني للمقاومة في الغرب الكبير شارك بمائتي مقاتل في المواجهات الإثنية التي اندلعت للسيطرة على دويكويه. ومن ناحية أخرى، اطلعت اللجنة على وثائق صادرتها القوات الجمهورية لكوت ديفوار عند استيلائها على المدينة من بينها رسالة مؤرخة وموقعة من السيد باناو إلى السيد غباغبو يلتزم فيها دعماً طيباً. وأكد السيد باناو في لقائه مع اللجنة أن السيد غباغبو سلم، منذ عام ٢٠٠٣، مبلغاً من المال إلى قائد جبهة تحرير الغرب الكبير الجنرال ماهو لتمويل الميليشيات الإثنية الأخرى للغرب الكبير؛

- التحالف الوطني لشعب وي: أنشئ عام ٢٠٠٣ ويضم أقل من ١ ٠٠٠ رجل نصفهم تقريباً من الليبريين. ويديره جوليان مونبورو "كولومبو" وهو ناشط في كل من دويكويه وبانغولو غيغلو وبلوليكان وتوليلو؛

- الحركة الإيفوارية لتحرير غرب كوت ديفوار بقيادة القس غامي.

٢٨- وتنتمي جميع الميليشيات في الغرب (التحالف الوطني لشعب وي، والاتحاد الوطني للمقاومة في الغرب الكبير، والحركة الإيفوارية لتحرير غرب كوت ديفوار، وجبهة تحرير الغرب الكبير) إلى جبهة المقاومة في الغرب الكبير بقيادة "الجنرال" دينيس ماهو غلوفيه. وترتبط بعض الميليشيات بميليشيات ليبيرية.

الميليشيات الموالية لمعسكر واتارا

٢٩- يتعاطف الدوزو، وهم صيادون تقليديون، مع القوات المسلحة للقوى الجديدة. ويُشتبه في تهريبهم للسلاح على طول الحدود الشمالية الغربية وهجومهم على الجيش في مناطق بانغولو ودويكويه وكويلي؛ وهم متهمون أيضاً بأنهم ارتكبوا أكبر عدد من الجازر في دويكويه يومي ٢٨-٢٩ آذار/مارس، إذ إن بعض القتلى يُعززون للميليشيات الموالية لغباغبو.

٣٠- وقد وصل عدد أفراد "فرقة الكوماندوز الخفية" إلى ٥٠٠٠ فرد في نهاية المعارك. وكان معقلها وميدان عملياتها يقع في الحي PK-18 في أبيدجان، خصوصاً في مدرسة الحي التي كانت تُجرى فيها تدريبات الميليشيات. وكانت هذه الفرقة رسمياً تحت قيادة إبراهيم كوليبالي المعروف باسم "IB" الذي قُتل في ٢٧ نيسان/أبريل في مواجهة مع قوات الجمهورية لكوت ديفوار لرفضه تسليم سلاح رجاله.

المرتزقة

٣١- تبين أن العدد الأكبر من المرتزقة كان في المعسكر الموالي لغباغبو، ولو أن عدداً منهم كان أيضاً في المعسكر الموالي لواتارا. ويُقدر عددهم بحوالي ٥٠٠ ٤ شخص شاركوا في النزاع الذي اندلع في كوت ديفوار. وتوجد نسبة كبيرة منهم في الغرب نظراً للقرب الجغرافي من ليبيريا حيث يُجندون، في أغلب الحالات، على أسس إثنية، لأن الإثنيات نفسها تعيش على جانبي الحدود. وينتمي العدد الأكبر من العناصر التي شاركت في النزاع إلى المجموعات التالية: حركة الديمقراطية في ليبيريا، والجبهة الوطنية القومية الليبيرية، والقوات الخاصة لتحرير العالم الأفريقي. وكانت القوات الخاصة لتحرير العالم الأفريقي، التي تضم ٢٠٠٠ رجل تعمل أساساً في بلوليكان، ويقال إنها كانت تحت قيادة القائد مارك غناتوا الذي قُتل في ٦ أيار/مايو ٢٠١١.

٣٢- وفي ليبيريا، التقت اللجنة، على وجه الخصوص، قائد المرتزقة المعروف باسم بوب مارلي ومساعدته برنس باروليه. وكان الرجلان يعملان إلى جانب القوات الداعمة للسيد غباغبو في منطقة غيغلو ويبدو أنهما وراء هجوم على مبنى محافظة بلوليكان أودى بحياة ٥٠ شخصاً.

هاء- القوات المحايدة

٣٣- عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار عملية لحفظ السلام أنشئت بموجب القرار ١٥٢٨ الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وتتلخص مهمة هذه العملية، التي نشرت منذ ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ ويشارك فيها ١٠٠٠٠ رجل، في مراقبة تطبيق اتفاقي وقف إطلاق النار والسلام لعامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٥، ومساعدة السلطات الإيفوارية على تنفيذ مختلف التدابير المنصوص في هذين الاتفاقين. وتشارك فرنسا في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بقوة ليكورن المؤلفة من ٦٥٠ رجلاً. وتتدخل قوة ليكورن بوصفها قوة التدخل السريع من الدرجة الثالثة. ولم يكن بإمكانها أن تتدخل إلا بعد تدخل القوات الإيفوارية وقوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

ثالثاً- الوقائع ووصف الوقائع

ألف- أصل الأزمة: الأسباب البعيدة والمباشرة

الأسباب البعيدة

٣٤- منذ وفاة الرئيس هوفويت بوانيي عام ١٩٩٣، دخلت الجهات السياسية الفاعلة في كوت ديفوار في صراع مستمر لخلافته في السلطة. وساعدت هذه التوترات على تطوير مفهوم "الإيفوارية"، وهو أداة فعلية في المعركة السياسية وضعه السيد هنري كونان بيديه، وجسده بالتشريع المتعلق بالملكية العقارية الريفية، الذي يحرم في الواقع جزءاً من السكان الإيفواريين من الحصول على الملكية^(٥). وتضاعف عدد خطابات كره الأجانب، واستهدف على وجه الخصوص العمال الزراعيين الإيفواريين الذين تعود أصولهم إلى بوركينا فاسو ومالي وغانا وتوغو وبنن كما استهدف المهاجرين القادمين من هذه البلدان المجاورة الذين يسكنون في كوت ديفوار منذ عدة عقود.

٣٥- ولقد بات تصنيف سكان كوت ديفوار إلى سكان أصليين وسكان منحدرين من أصول أجنبية ودخلاء أمراً شائعاً في الخطاب السياسي والإعلامي، ومستوعباً لدى السكان. ومن ثم، تضاعف عدد الأحداث السياسية التي تُشتَم منها كراهية الأجانب واستمر ذلك إلى أن استلم الرئيس روبر غيي السلطة ثم الرئيس غباغبو عام ٢٠٠٠، والذي بقي في السلطة حتى الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٠.

الأسباب المباشرة للأزمة: انتخابات عام ٢٠١٠

٣٦- جرت الحملة الانتخابية والجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في جو ساد السلمي والحرية رغم وقوع بعض الأحداث^(٦) التي اندلعت في مناطق متفرقة بين أنصار الجهة الشعبية الإيفوارية وتجمع الجمهوريين. وفي فترة ما بين الجولتين الانتخابيتين، دعا تجمع الهوفوتيين من أجل الديمقراطية والسلام، الذي يضم عدة أحزاب سياسية معارضة للجهة الشعبية الإيفوارية

(٥) وفقاً لقانون عام ١٩٩٨ الذي ينظم العقارات الريفية، لا يحق لغير الدولة والجماعات العامة والأشخاص الطبيعيين الإيفواريين تملك العقارات الريفية. وأمام المخاوف التي عبر عنها عدد كبير من الملاك غير الإيفواريين الذين يزرعون هذه الأراضي منذ عدة أجيال، في بعض الحالات، وخصوصاً مخاوفهم إزاء عدم تمكن ورثتهم غير الإيفواريين من تملك الأراضي، عُُدل قانون عام ١٩٩٨ بما يتماشى مع اتفاق ليناس ماركوسي بقانون مؤرخ ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٤ ينص على أن حقوق ملكية الأراضي الريفية المكتسبة قبل عام ٢٠٠٤ يمكن نقلها إلى الورثة. وسيتم إدراج أسماء الملاك المعنيين بهذا التعديل في قائمة يضعها مجلس الوزراء.

(٦) حدثت مواجهات فردية قليلة الأهمية في بوافليه ودالوا وغيلو وكاتيبولا ونيابليه، ودُمرت ملصقات انتخابية في بعض المناطق.

وللأغلبية الرئاسية التابعة للرئيس السابق غباغبو، بصوت السيد بدييه، أنصاره إلى التصويت لصالح السيد واتارا في الجولة الثانية من الانتخابات. وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، تعهد السيد واتارا علناً بتقاسم السلطة مع الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار الذي يرأسه السيد بدييه إذا ما فاز في الانتخابات.

٣٧- وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، عشية التصويت، أمر الرئيس غباغبو بفرض حظر للتجول. وأدانت الأحزاب السياسية المعارضة بالإجماع هذا التدبير. وأعلنت القوى الجديدة أنها لن تلتزم بتطبيق هذا التدبير في المناطق الشمالية من البلد. ورغم ذلك، ظل حظر التجول مفروضاً حتى بعد تدخل ميسر عملية السلام الإيفوارية، رئيس بوركينافاسو بليز كومباوري. ومنذ ذلك الحين، بدأ معسكر غباغبو بتقديم السيد واتارا على أنه "أبو التمرد" محرضاً أنصاره على العنف ضد جماعة ديولا الإثنية التي ينتمي إليها السيد واتارا. ولم يؤد شعاراً "إما أن نربح أو أن نربح" أو "أصوت مائة في المائة للأصل"، اللذين رفعهما الرئيس غباغبو إلا إلى تفاقم التوتر.

٣٨- وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، خلال الجولة الثانية، أدت محاولات هدفها منع أفراد من الجماعتين الإثنتين ديولا وباولي من التصويت، خصوصاً في لاكوتا وإيسيا وسان بيدرو، إلى مواجهات عنيفة بين أنصار السيد غباغبو ومناصري السيد واتارا. وسُجِّلَت في المعسكرين وأدينَت العوائق التي وضعها الطرف الخصم في الإقليم الخاضع لولايته.

باء- وصف الوقائع

- ٣٩- تتيح دراسة الأحداث تقسيم تطور الأزمة إجمالاً إلى أربع مراحل.
- ٤٠- وتتميز المرحلة الأولى الممتدة من ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر إلى منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بمظاهرات احتجاج في أبيدجان ومدن أخرى عقب إعلان حظر التجول عشية الجولة الثانية من الانتخابات وفي وقت لاحق بعد إعلان النتائج.
- ٤١- وتبدأ المرحلة الثانية بقمع مسيرات تجمع الهوفوتيين من أجل الديمقراطية والسلام في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، واستمرت حتى نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وخلال هذه العملية، استعانت قوات حفظ النظام (الشرطة والدرك) بالقوات العسكرية (قوات المغاوير التابعة لمشاة البحرية، وكتيبة المدفعية أرض - جو، وكتيبة القيادة والدعم، وكتيبة مغاوير المظليين، والمفرزة المتنقلة لقوات التدخل السريع، ومركز قيادة عمليات الأمن، والحرس الجمهوري) وتوقفت بعد ذلك عن التدخل ما لم يكن ذلك بطلب من هيئة الأركان العامة للجيش وتحت قيادتها. وتشكلت مواجهات ١٦ كانون الأول/ديسمبر مرحلة حاسمة في الصراع ليس بسبب الزيادة الواضحة في شدة التوتر فحسب، بل أيضاً لأن السلاح المستخدم كرس الانتقال من السلاح الأساسي الذي تستخدمه الوحدات الأمنية في حفظ النظام إلى

سلاح حربي^(٧). ومنذ ذلك الحين، أنشأ شباب الأحياء مجموعات للدفاع الذاتي لحماية السكان، على رأسها قادة من القوات المسلحة للقوى الجديدة. وتسلحت هذه المجموعات بالأسلحة التي تركتها قوات الدفاع والأمن، كما كان الحال في سان بيدرو.

٤٢ - وتمتد المرحلة الثالثة من هجوم قوات الدفاع والأمن على مواقع القوات المسلحة للقوى الجديدة في ٢٣ شباط/فبراير في بونتا "المنطقة الغربية" إلى توقيف السيد غباغبو في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١١. وبدأت القوات المسلحة للقوى الجديدة، ومعها اعتباراً من ١٧ آذار/مارس القوات الجمهورية لكوت ديفوار، باستعادة المدن حتى استولت على أبيدجان. واستعانت القوات التي بقيت موالية للسيد غباغبو بميليشيات (اتحاد الطلاب والتلاميذ في كوت ديفوار وتجمع المواطنين من أجل السلم في أبيدجان، والتحالف الوطني لشعب وي، وجبهة تحرير الغرب الكبير، والاتحاد الوطني للمقاومة في الغرب الكبير في غرب البلد) وعمرترقة ليحلوا محل بعض عناصر قوات الدفاع والأمن التي انشقت ولمقاومة قوات قادة المناطق في القوات المسلحة للقوى الجديدة التي تعززت بدورها بميليشياتها الخاصة (فرقة الكموندوز الخفية، وصيادو الدوزو في غرب البلد) وكذلك بالفارين من قوات الدفاع والأمن. ويبدو أن قوات الدفاع والأمن التي بقيت موالية للسيد غباغبو بدأت منذ ذلك الحين تنصرف دون العودة إلى تسلسل القيادة العادي والمنتظم. وفي أبيدجان، وبالتحديد في بلدة يوبوغون، اشتبكت قوات المعسكرين بالأسلحة فيما ارتكب المعسكران بشكل منتظم ومحدد الهدف فظاعات ضد المدنيين في بلدة أبوبو وفي غرب البلد بسبب الانتماء السياسي المفترض للضحايا.

٤٣ - وتتميز المرحلة الرابعة، الممتدة من ١١ نيسان/أبريل إلى ٢٨ أيار/مايو ٢٠١١، بعودة الهدوء والأمن تدريجياً في العاصمة ثم في باقي البلاد، باستثناء بعض المعارك المتفرقة التي كانت تندلع عندما تلاحق القوات الجمهورية لكوت ديفوار ما تبقى من ميليشيات ومرتزقة، مرتكبة بذلك بدورها عدداً من الانتهاكات ضد المدنيين في بعض الأماكن (أعمال نهب وابتزاز وعنف ضد الأشخاص وحالات اعتقال واحتجاز تعسفيين). وفي ٢٧ نيسان/أبريل، قُتل

(٧) وُضع فهرس يتضمن الأسلحة المستخدمة التالية: قاذفات صواريخ RPG-7، وأسلحة عسكرية ثقيلة منها هاون ٨٢ (قاذفة ألغام) ٨٢، وهاون ١٢٠ ملمتر، وشاحنة تحمل قاذفات صواريخ متعددة الرؤوس من طراز BM-21 (الكاتيوشا التي صادرت قوات الجمهورية لكوت ديفوار أحدها في توليلو)، ودبابات T-55، ورشاشات أوتوماتيكية خفيفة من طراز AML-90، ومركبات BTR-80، (وهي مركبات مصفحة لنقل الجنود، شوهدت على وجه الخصوص خلال مظاهرة ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠)، ومركبات BMP-2، (وهي مركبات مصفحة لنقل الجنود)، ورشاشات من عيار ١٢,٧، ومركبات VLRA canon 20 (وهي مركبات خفيفة للاستطلاع والدعم)، ونظم أسلحة مضادة للطائرات ZSU من عيار ٢٣ ملمتر/٤، ونظم أسلحة مضادة للطائرات ZSU من عيار ٢٣ ملمتر/٢، ومركبات ERC-90 Sagaie، (وهي مركبات مصفحة للاستطلاع تحمل مدفعاً من عيار ٩٠ ملمتر)، ودبابة مامبا (وهي آلية تحمل نظاماً لصواريخ أرض - جو الأرضية المتوسطة المدى).

إبراهيم كوليبالي المعروف باسم "IB"، وهو قائد فرقة الكوماندوز الخفية، على يد القوات الجمهورية لكوت ديفوار في شمال أبيدجان.

وصف الوقائع البارزة في أبيدجان

٤٤- في الفترة السابقة للانتخابات، سُجلت أعمال تهريب وعنف ضد بعض المسؤولين عن حملة المرشح واتارا أو ضد سكان يعتبرون موالين له. وقال عدة ضحايا وشهود إن عدداً من المنازل التي تعود لسكان من الشمال ولأفراد من إثنية باولي دمغت بحرفي "X" أو "B" في عدة أحياء من أبيدجان للتعرف بسهولة على هوية ساكنيها.

٤٥- وفي الفترة بين ٢٧ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، قمعت قوات الدفاع والأمن شباب تجمع الهوفوتيين من أجل الديمقراطية والسلام قمعاً شديداً في أبادوا بينما كانوا يحتجون على حظر التجول الذي أعلنه الرئيس السابق غباغبو، مما أودى بحياة ١٢ شخصاً. وحالما انتهت الجولة الثانية من الانتخابات، أشار عدد من الشهود أيضاً إلى وجود قوائم سوداء لأشخاص يراد القضاء عليهم ضمت، على وجه الخصوص، ممثلي تجمع الهوفوتيين من أجل الديمقراطية والسلام في مكاتب التصويت.

٤٦- وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، وخلال مسيرة تجمع الهوفوتيين من أجل الديمقراطية والسلام، قُتل ما لا يقل عن ١٨ شخصاً في حي PK-18 في أبوبو و ١٤ عنصراً من قوات الدفاع والأمن.

٤٧- وفي ٤ كانون الثاني/يناير، هاجمت قوات الدفاع والأمن مقر الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار في كوكودي. وأوقفت ١٣٦ مؤيداً لتجمع الهوفوتيين من أجل الديمقراطية منهم ١٩ امرأة وعدد من الأطفال. وقُتل شخص أثناء الهجوم وأصيب أربعة آخرون بجراح خطيرة.

٤٨- وفي الفترة من ١١ إلى ١٢ كانون الثاني/يناير، هاجمت قوات الدفاع والأمن، بواسطة مركبات تابعة للواء مكافحة الشغب ومركز قيادة عمليات الأمن، حي PK-18 في أبوبو وقتلت تسعة أشخاص على الأقل.

٤٩- وفي الفترة من ١٨ إلى ٢٠ كانون الثاني/يناير، قمعت قوات الدفاع والأمن (ولا سيما أفراد من مركز قيادة عمليات الأمن ووحدة الأمن الجمهوري، وأفراد من لواء مكافحة الشغب وجنود من البحرية) أي مظاهرة لدعم عملية الإضراب العام التي دعا إليها تجمع الهوفوتيين من أجل الديمقراطية في ١٨ كانون الثاني/يناير ونادى فيها إلى العصيان المدني في جميع أنحاء البلد.

٥٠- وفي ٧ و ٨ شباط/فبراير، قتلت قوات الدفاع والأمن الإيفوارية ما لا يقل عن ١٠ أشخاص. ورداً على أعمال العنف هذه، تشكلت مجموعة للدفاع الذاتي، عُرفت لاحقاً باسم فرقة الكوماندوز الخفية، في حي PK-18 في أبوبو. وكانت هذه بداية "معركة أبيدجان"

حيث إن جماعة مسلحة قاومت عسكرياً قوات الدفاع والأمن في العاصمة لأول مرة منذ الانتخابات. وفي ٢٢ شباط/فبراير، قُتل عدد من الأشخاص في أبوبو، في إطار معارك عنيفة بين عناصر من قوات الدفاع والأمن، منها أفراد من مركز قيادة عمليات الأمن، وأفراد من فرقة الكوماندوز الخفية.

٥١- وفي ٣ آذار/مارس، قتلت قوات الدفاع والأمن سبعة نساء وشباباً بالرصاص أثناء قمع "مسيرة النساء" التي جمعت نحو ٣٠٠٠ امرأة عند مفترق الطرق آنادور (أبوبو) للمطالبة برحيل السيد غباغبو والتنديد بانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في حينها.

٥٢- وفي يومي ٦ و٧ آذار/مارس، أدت الأعمال الانتقامية التي نفذتها فرقة الكوماندوز الخفية ضد أفراد من جماعة إيربي اعتبارهم مؤيدين مؤيدة للسيد غباغبو في قرية أنونكوا - كوتيه في أبوبو إلى قتل ١٥ شخصاً وتشريد كافة سكان جماعة إيربي في القرية.

٥٣- وفي الفترة من ١٣ إلى ٢٢ آذار/مارس، أدت عمليات القمع بالأسلحة الثقيلة التي نفذها عناصر من قوات الدفاع والأمن، بما فيها لواء مكافحة الشغب ومركز قيادة عمليات الأمن والدرك والحرس الجمهوري ضد أحياء وسكان متهمين بتأييد المرشح واتارا، ولا سيما في يوبوغون وويليامسفيل واتيكوني وأدجامي وأبوبو، إلى قتل ما لا يقل عن ٤٠ شخصاً، بمن فيهم نساء وأطفال ومسنون. وأصيب مئات الأشخاص بجراح. وفرّ سكان أحياء كاملة اتقاءً لأعمال العنف التي تلت ذلك.

٥٤- وبداية من شهر نيسان/أبريل، ولا سيما منذ توقيف السيد غباغبو، أصبح حي يوبوغون رمزاً للمعارك بين الطرفين. فقد انسحبت الأغلبية الساحقة من الميليشيات والمرتقة، بداية من ١١ نيسان/أبريل، إلى هذا المعقل الأخير الميال إلى مناصرة غباغبو. وفي تلك الفترة أيضاً، شارك عدد كبير من المرتقة في الهجمات على السكان. ففي ٨ نيسان/أبريل ٢٠١١ تعرضت قرية لوكودجرو، وهي قرية أغلبها من جماعة ديولا، لهجوم نفذته عدة مجموعات صغيرة تضمّ ميليشيات ومرتقة وأودى بحياة سبعة أشخاص رمية بالرصاص أو حرقاً بالنار. وفي الفترة من ١١ إلى ٢٢ نيسان/أبريل، قُتل ما لا يقل عن ٢٤ شخصاً في حي يوبوغون.

٥٥- وفي ٢٦ نيسان/أبريل، توغّلت القوات الجمهورية لكوت ديفوار توغلاً عنيفاً في قرى أبوبو وPK-18 وأنياما لوضع حد لتمرد إبراهيم كوليبالي الذي عين نفسه قائداً لفرقة الكوماندوز الخفية والذي اعتبرته السلطة الجديدة تهديداً لها. وأدت عمليات التوغل بالأسلحة الثقيلة هذه إلى قتل عدد من الأشخاص وإصابة العديد بجراح، منهم أطفال ومسنون.

٥٦- وفي ٦ أيار/مايو، أعلن القائد شريف عثمان عن تحرير المدينة وتوقف القتال.

٥٧- ومنذ ١١ نيسان/أبريل، شهدت مدينة أبيدجان موجة من القمع العنيف على أيدي عناصر القوات الجمهورية لكوت ديفوار بحثاً عن أفراد الميليشيات، واحتدت هذه الموجة منذ بداية شهر أيار/مايو. وأدى هذا البحث إلى انتهاكات بحق سكان جماعي إيربي وغيري.

وتمكنّت اللجنة من استجواب شهود والوقوف بنفسها على حالات شبه يومية للاحتجاز التعسفي والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة بحق أفراد يشتبه في أنهم من الميليشيات أو المخبرين.

سرد الوقائع في المنطقة الغربية والمنطقة الجنوبية الغربية

٥٨- وفقاً للمعلومات الواردة من مصادر متطابقة^(٨)، اندلعت المواجهات في هذه المنطقة بهجوم نفذته قوات الدفاع والأمن في ٢٣ شباط/فبراير على موقع من مواقع القوات العسكرية للقوى الجديدة في بونتيا، انتهاكاً لوقف النار. فشنت القوات العسكرية للقوى الجديدة هجوماً مضاداً واستولت على مدن المنطقة الغربية الواحدة تلو الأخرى.

٥٩- وقبل اندلاع المعارك، اضطبغت حالة حقوق الإنسان في تلك المنطقة بعنف طائفي متكرر مرتبط بالتزاعمات العقارية. وأُبلغ عن اعتداءات منتظمة على السكان المنحدرين من أصول أجنبية ولا سيما عند حواجز الطرق المنصوبة من جانب شباب الميليشيات مدعومين في غالب الأحيان بقوات الدفاع والأمن. وتشمل هذه الانتهاكات بصورة خاصة الاعتداء على الحق في الحياة والسلامة البدنية وحرية التنقل. وفي سان بيدرو، على سبيل المثال، أوضح أفراد من قوة الأمم المتحدة للجنة أن المدينة كانت وخلال عدة أسابيع خاضعة لرقابة الوطنيين الشباب وأن أفراد القوة كانوا مجبرين على التفاوض معهم لإجراء أي تنقل، ولو كان لتأمين عمليات التموين.

٦٠- وفي الفترة التي تلت ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، تدهورت الحالة في كافة أنحاء المنطقة تدهوراً شديداً بزيادة ملحوظة في أعمال العنف ضد الأشخاص الذين يعتبرون مؤيدين لتجمع الهوفوتيين من أجل الديمقراطية ومن أصل شمالي. وفضلاً عن ذلك، تزايدت حدة التوتر بين الطوائف. ففي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، تعرض للاحتجاز والتعنيف في دويكويه على أيدي أفراد ميليشيات الاتحاد الوطني للمقاومة في الغرب الكبير والتحالف الوطني لشعب وي في حي كارفور ممثل تجمع الهوفوتيين من أجل الديمقراطية الذي أشرف على سير الانتخابات في ذلك الحي. وفي الفترة نفسها، أدت وفاة ثلاثة أشخاص في حاجر طريق إلى اندلاع مواجهات بين طائفتي غيري ومالينكي. وأُتهمت طائفة غيري بوقوفها وراء عمليات السطو والقتل. فهاجم أفراد من طائفة مالينكي أحياء طائفة غيري وتعرض أفراد من طائفة غيري في أحياء مالينكي لسوء المعاملة والطرود من بيوتهم. وانتقاماً منهم، طرد أفراد طائفة غيري بعد ذلك أفراد طائفة مالينكي الذين كانوا يقيمون في أحياء تسكنها اعتيادياً طائفة غيري، وأحرقوا البيوت التي كان يقيم فيها أو يملكها أفراد من طائفة مالينكي وطوائف إثنية أخرى

(٨) أحاطت اللجنة علماً بصفة خاصة بتقرير عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بشأن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي في المنطقة الغربية من كوت ديفوار، الذي يؤكد مختلف المعلومات المستقاة ميدانياً، ويقدم تحليلاً مفصلاً للأحداث التي شهدتها تلك المنطقة.

من الشمال. وتقدر حصيلة هذه المواجهات بعشرات القتلى وأكثر من ١٠٠ جريح، وما لا يقل عن ٤٥٠ بيتاً مدمراً.

٦١- وفي ديفو، قُمعت مظاهرة نظمها تجمع الهوفوتين من أجل الديمقراطية في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ على أيدي أفراد وحدة الأمن الجمهوري، التي أنشئت في المدينة قبل ذلك بأشهر، بقيادة السيد سيكا يابو. واستخدم هؤلاء الأفراد قنابل مسيلة للدموع وأطلقوا النار على المتظاهرين بالأسلحة الحربية. ويُدعى أن أربعة أشخاص على الأقل لقوا حتفهم وأصيب ٢٧ آخرون بجروح منهم فتاة عمرها ثماني سنوات.

٦٢- وأثناء الأسابيع التي تلت الجولة الثانية من الانتخابات، كان الوطنيون الشباب وغيرهم من منظمات "تجمع الوطنيين"، تحت قيادة السيدين بلييه وسيلا يوسف المعارض عليها أحياناً، مثل منظمة "جيل بلي غودي" ونادي النقاش "السوربون"، ينشطون في مدينة سان بيدرو، على علم كامل من قوات النظام. وكانوا يجهرن بالتحريض على العنف ضد مؤيدي تجمع الهوفوتين من أجل الديمقراطية، والمظاهرات العامة التي لا تأذن بها البلدية، فضلاً عن الحواجز الطرقية المنصوبة لتفتيش المركبات والمدنيين.

٦٣- ومنذ انتهاك وقف إطلاق النار في ٢٣ شباط/فبراير، شنت القوات العسكرية للقوى الجديدة هجوماً مضاداً واحتلت مدن المنطقة الغربية الواحدة تلو الأخرى، ولا سيما زوان - هونيان وتوليلو ودوكيه وبلوليكان ودويكويه وغيلغو. وفي عدد من الحالات، فرّت قوات الدفاع والأمن المتمركزة في تلك المدن قبل وصول القوات العسكرية للقوى الجديدة ثم قوات الجمهورية لكوت ديفوار في وقت لاحق. ومع ذلك، ففي الفترة الفاصلة بين رحيلها واستيلاء القوات العسكرية للقوى الجديدة أو قوات الجمهورية لكوت ديفوار على المدينة، ارتكبت مجموعات من الوطنيين الشباب ومليشيات تدعمها المرتزقة أحياناً العديد من التجاوزات ضد السكان المدنيين. وحدث ذلك على الخصوص في غيلغو وديفو. وفي دويكويه، دافعت قوات الدفاع والأمن عن نفسها في ٢٨ آذار/مارس لفترة تربو على ٢٤ ساعة وتلقت تعزيزات من غيلغو.

٦٤- وتفيد بعض الشهادات أن قوات الدفاع والأمن حظيت بدعم مرتزقة ناطقين باللغة الإنكليزية وقادمين من ليبيريا وكذلك بدعم ميليشيات محلية مسلحة. ويبدو أن الميليشيات والمرتزقة شنوا، في اليوم نفسه، هجمات على السكان المدنيين تسببت في سقوط قتلى وفي انتهاك السلامة البدنية للأشخاص المعنيين. وعلى سبيل المثال، يبدو أن ميليشيات التحالف الوطني لشعب وي ومرتزقة ليبيريين اغتالوا، في حوالي الساعة التاسعة صباحاً، الإمام ووصيه البالغ من العمر ٧٢ عاماً. ويبدو أن الهجمات توقفت في الساعات الأولى من بعد ظهر ذلك اليوم عندما استولت قوات الجمهورية لكوت ديفوار على المدينة. وتفيد الأنباء بأن الميليشيات عمدت، أثناء انسحابها، إلى نهب بيوت عديدة وإضرار النار فيها. وفي ٢٩ آذار/مارس، كان حي كارفور، وهو مقر العديد من الميليشيات، ومنها التحالف الوطني

لشعب وي والاتحاد الوطني للمقاومة في الغرب الكبير، مسرحاً لمعارك بين القوات الجمهورية لكوت ديفوار، مدعومة بأفراد من الدوزو (الصيادين) والميليشيات. ووفقاً لشهادات متطابقة لآباء الضحايا، أمرت قوات الجمهورية لكوت ديفوار النساء وصغار الأطفال، عند استيلائها على الحي، بالتوجه إلى البعثة الكاثوليكية، وطلبت منهم أن يرددوا لفظ "محارب". وبعد وقف القتال، قامت قوات الجمهورية لكوت ديفوار رفقة أفراد من جماعة دوزو وعناصر مسلحة تنتمي إلى ميليشيات مالنكي بتفتيش البيوت وتوقيف الأشخاص الذين تعتبرهم ينتمون إلى قوات الدفاع والأمن. وأعدمت البعض منهم فوراً.

٦٥- وأبلغت اللجنة بأنه عندما حلت قوات الجمهورية لكوت ديفوار وحلفاؤها بالمدن، ارتكبوا كذلك تجاوزات عديدة ضد السكان الذين اعتبروهم موالين للرئيس السابق غباغبو وبأن ذلك مستمر حتى الوقت الحاضر.

جيم - تقدير الوقائع

١- انتهاكات حقوق الإنسان

٦٦- تشكل الأحداث الوارد وصفها أعلاه انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان وفقاً للقانون الوضعي الإيفواري وكذلك للصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها كوت ديفوار. وأشارت اللجنة إلى استمرار وقوع انتهاكات خطيرة يومياً في كوت ديفوار حتى نهاية بعثتها هناك.

٦٧- وتفيد المعلومات التي تلقتها اللجنة بأن أخطر الحوادث ارتكبت في أبيدجان وفي المنطقة الغربية، ولا سيما طوال الطريق الرابطة بين دويكويه وتوليلو، وفي سان بيدرو، وكذلك في مثلث ديفو ولاكوتا وغانيوا. وتُعزى مسؤولية هذه الانتهاكات إلى مختلف الجهات الفاعلة من جميع الانتماءات. ولاحظت اللجنة أيضاً أن الضحايا ومرتكبي الانتهاكات في المناطق ذاهما كانوا يتغيرون وفقاً لكل مرحلة من مراحل تطور النزاع.

٦٨- وهكذا يمكن الإشارة بطريقة مبسطة، فيما يخص أبيدجان، إلى أن السكان الذين يُعتبرون موالين لواتارا بسبب أصلهم الإثني أو انتمائهم السياسي أو دينهم هم الذين تعرضوا لقمع قوات الدفاع والأمن أو الميليشيات أو لم يشعروا بقدر كافٍ من الأمان للبقاء في بيوتهم في الفترة التي تلت الانتخابات الرئاسية مباشرة. وفي مرحلة ثانية، وابتداءً من شهر آذار/مارس، تعرّض السكان الذين يُنظر إليهم تقليدياً على أنهم مؤيدون لغباغبو لأعمال انتقامية، ولا سيما من جانب فرقة الكوماندوز الخفية في أبيدجان ومن جانب قوات الجمهورية لكوت ديفوار كلما استولت على مدينة من المدن المختلفة.

الحق في الحياة

٦٩- ترى اللجنة أن من غير المقبول أن يُقتل أي شخص. ولا تود اللجنة الخوض في جدل بشأن الأرقام. وبسبب ضيق الوقت وقلة الموارد، لا يمكن للجنة أن تقدّم إلا تقديراً للخسائر في الأرواح البشرية. ولا توجد لديها الوسائل الكافية لاستخراج الجثث من المقابر الجماعية أو إعادة تشكيل الهياكل العظمية أو تحليل الرمد الذي عُثر عليه في المنازل التي أُضرمت فيها النيران. ومع ذلك، واستناداً إلى المعلومات التي تلقتها اللجنة أثناء زيارتها الميدانية ومقارنة البيانات التي تمكنت من القيام بها، يشير تقدير معقول إلى أن ٣٠٠٠ شخص على الأقل قتلوا. وقُتل العديد من الأشخاص بطرق وحشية، ولا سيما التعذيب المعروف عادة باسم "المادة ١٢٥" التي تدل على ثمن البترين (١٠٠ فرنك من فرنكات المجموعة المالية الأفريقية) وعيدان الكبريت (٢٥ فرنكاً من فرنكات المجموعة المالية الأفريقية) اللّازمين لإضرام النار في الضحية. وفي حالات أخرى، احتُجزت الضحايا في حاويات فقضت خنقاً.

٧٠- وفي دويكويه، على سبيل المثال، تمكنت اللجنة من زيارة أربعة قبور جماعية دُفنت فيها ١٩٧ جثة. وتلقّت مشرحة شركة دفن الموتى إيفوساب في أبيدجان ٣٠٠ ١ جثة. وعُثر على عدد كبير من القبور والعظام في جميع المناطق، بعضها محروق وتحيط به كميات كبيرة من الرماد.

٧١- وكانت معظم الجثث التي عاينتها اللجنة أو شاهدتها في الصور أو وفقاً لسجلات الوحدات الصحية التي زارها تحمل آثار إصابات بالأسلحة النارية، بما فيها الأسلحة الحربية، ومنها الأسلحة الثقيلة والقنابل. واكتشفت اللجنة آثار طلقات نارية وشظايا قذائف وحروفاً على الجثث.

٧٢- وعلى سبيل المثال، أُشير في بيهيه إلى وجود حبل أزرق حول ما تبقى من عظام ذراعي إحدى الجثث. وعُثر على قطع حبل بنفس المواصفات في حي كارفور في دويكويه. وفي أبيدجان أيضاً، حدثنا شهود عيان عن أشخاص أُحرقوا أحياءً بالبترين والإطارات. وفي المنطقة الغربية، تُفيد الشهادات بأن العديد من الأشخاص دُبحوا.

حق الفرد في السلامة البدنية

٧٣- يُثبت وجود العديد من الجرحى أنه كان هناك انتهاك لحق الفرد في السلامة البدنية. فهذا هو الحال مثلاً عندما استُخدم العنف لفض المظاهرات المدنية السلمية، لا سيما في أبيدجان وديفو في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ودويكويه في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، حيث استُخدمت أسلحة حربية، بما فيها الأسلحة الثقيلة بطريقة عشوائية. وتم ذلك أيضاً في بلوليكان ودوكيه وغيلو وبهيه وسان بيدرو وتوليلو.

٧٤- ووقفت اللجنة على حالات انتهاك أخرى لهذا الحق في المدن والقرى التي أجرت فيها تحقيقاتها، بما فيها تعنيف الأشخاص الموقوفين أو المحتجزين بالضرب بالعصي. وتلقّت

اللجنة معلومات من العاملين في القطاع الصحي تفيد بأنهم استقبلوا ما لا يقل عن ١٧٤٠ جريحاً أصيب أكثرهم بأسلحة نارية أو بأسلحة بيضاء.

انتهاك حق الفرد في الحرية والأمان على شخصه

٧٥- تشكل عمليات التوقيف والاحتجاز التعسفية من جانب قوات الدفاع والأمن وقوات الجمهورية لكوت ديفوار، وكذلك عدم وجود إمكانية فعلية لرفع شكاوى إلى محكمة أو إلى أي سلطة قضائية أخرى مختصة، انتهاكاً للمادة ٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ففي دو كيه، مثلاً، أوقفت قوات الجمهورية لكوت ديفوار سيدين. وقيدتهما واقتادتهما بذريعة أنهما مناضلان في صفوف تجمع الهوفوتين من أجل الديمقراطية. وعندما أوضح شيخ القرية أن أحد هذين الشخصين ينتمي في الواقع إلى الأغلبية الرئاسية، أُطلق سراحه. ولا يزال الشخص الآخر في عداد المفقودين. واطلعت اللجنة أيضاً بنفسها، في أبيدجان، على عدد من حالات الاحتجاز التي تجاوزت الآجال القانونية في العديد من مراكز الشرطة، التي يشرف عليها عناصر من قوات الجمهورية لكوت ديفوار. وبالفعل، لم تكن إقامة العدل متاحة في الأماكن التي زارتها اللجنة أثناء الفترة المعنية.

حرية التنقل

٧٦- تشكل حواجز الطرق المختلفة التي أقامتها منظمات "تجمع الوطنيين" قبل تاريخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر بكثير وبتسامح من قوات الأمن، وكذلك الحواجز التي أقامتها في وقت لاحق قوات الجمهورية لكوت ديفوار، انتهاكات لحرية التنقل. وإلى جانب هذه الحواجز، ارتكبت انتهاكات أخرى، ولا سيما عمليات اغتصاب وابتزاز الأموال. وكانت الحواجز التي أقامها الوطنيون الشباب وجماعات الميليشيات بمثابة نقاط تفتيش لتحديد هوية الأشخاص الذين يُعتَبَرُون موالين لواتارا وكانت تحدّ من تنقل الأشخاص، وتُحصِرهم في بعض الأحيان دون سبب. وكانوا أيضاً يحدون من تنقل الموظفين المدنيين التابعين للأمم المتحدة والأجانب المقيمين في كوت ديفوار.

حرية التعبير والإعلام والتحريض على الكراهية

٧٧- في إطار الانتخابات، لاحظ معظم المراقبين الصبغة المهنية لدى وسائل الإعلام الإيفوارية وتحليها بالروح المدنية في تغطيتها للجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية. بيد أن وسائل الإعلام أعطت عن نفسها صورة سلبية في تغطية حملة الجولة الثانية، باتخاذ مواقف متحيزة ونقل تصريحات نارية. وبحجة الدفاع عن السيادة الوطنية، قادت وسائل الإعلام الحكومية تدريجياً حملة تدعو إلى المقاومة الوطنية عن طريق كتابات وتقارير لاذعة تنم عن كراهية الأجانب. وتفيد التقارير بأن هيئة الإذاعة والتلفزيون الإيفوارية تميزت بصفة خاصة في هذا السياق وانقلبت إلى "آلة حرب ودعاية حقيقية لصالح الأغلبية الرئاسية"، واحتكرت الحيز الإعلامي ونشرت رسائل استفزازية. فمثلاً، في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١، أعادت بث

نداء وجهه شارل بليه غوديه إلى الوطنيين الشباب، جاء فيه: "عليكم أن تتصلوا برؤساء الأحياء، وعليكم أن (...) تُدققوا في هويات الأشخاص الذين يدخلون أحياءكم ويغادرونها. ويجب أن تُبلغوا عن أي شخص أجنبي يزور حيكم".

٧٨- ولاحظت اللجنة تدهور احترام حرية التعبير والرأي والحصول على المعلومات تدهوراً شديداً أثناء الأزمة. وواجه بعض الأحزاب السياسية المعارضة ووسائل الإعلام المستقلة صعوبات منهجية في ممارسة هذه الحريات.

٧٩- وتلاحظ اللجنة أن الصحف ووسائل الإعلام كانت منقسمة إلى صحف خضراء مؤيدة لمعسكر واتارا وصحف زرقاء مؤيدة لمعسكر غباغبو، وتعرضت الأولى لقمع شديد أثناء حكم السيد غباغبو. وأثناء الاستيلاء على مدينة أبيدجان، أُلغيت مقار الصحف الزرقاء. وبدأ بعض هذه الصحف بالكاد يظهر من جديد في نهاية زيارة اللجنة إلى كوت ديفوار.

الحق في التظاهر وفي التجمع السلمي علانية

٨٠- يشكل الحظر العام للمظاهرات في إطار إعلان حظر للتجول وحالات فض المظاهرات في أبيدجان وديفو في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ وفي دويكويه في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ انتهاكاً للمادة ٢١ من العهد. وتلاحظ اللجنة في هذا الصدد أن جميع المحاولات التي أقدم عليها أعضاء المعارضة لتنظيم مظاهرات تعرضت للقمع الشديد على أيدي قوات الدفاع والأمن، باللجوء أحياناً إلى الأسلحة الثقيلة والأسلحة الحربية.

حرية الدين وتدنيس أماكن العبادة

٨١- لاحظت اللجنة، أثناء تحقيقاتها ومقابلاتها، أن الكنائس والمساجد تعرضت لهجمات وعمليات تفتيش غير قانونية. فقد دُمّرت، على سبيل المثال، كنيسة كاثوليكية في حي كارفور في دويكويه على يد ميليشيات جماعة غيري الموالية لغباغبو ودُست على يد القوات الجمهورية لكوت ديفوار.

٨٢- وفي بلوليكان، دنست المسجد ميليشيات غيري ومرترقة ليبيريون. وفي أبيدجان، هاجم أفراد من القوات الجمهورية لكوت ديفوار كنيسة خمسينية بحثاً عن الأسلحة.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٨٣- لم تتخذ الدولة في كوت ديفوار التدابير اللازمة لصون التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكفالتها. وتفاقمت هذه الانتهاكات بصفة خاصة باندلاع الأزمة التي تلت انتخابات ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ حتى الاستيلاء على أبيدجان، ولا سيما في مجالات التعليم والصحة والحصول على الماء الصالح للشرب والغذاء الكافي والسكن اللائق.

الحق في التعليم

٨٤- لاحظت اللجنة أن الأزمة التي تلت الانتخابات أوشكت على شل نظام التعليم في هذا البلد وحرمت بالتالي مئات الآلاف من الأطفال خلال عدة شهور من التمتع بالحق في التعليم.

الحق في الصحة

٨٥- نُهِيت الهياكل الأساسية الصحية في العديد من الحالات، مثل مصحة آنونكو - كوتيه، أو اضطرت إلى وقف نشاطها لأسباب مختلفة تتصل بصورة خاصة بانعدام الأمن. وفضلاً عن ذلك، واجهت الصيدليات ومراكز صحية أخرى صعوبات حمة في التوريد مما كانت له نتائج وخيمة على حياة سكان هذه المناطق وصحتهم وكذلك على حياة وصحة سكان المنطقة الغربية حيث ساد وضع مماثل إن لم يكن أسوأ.

الحق في الغذاء والماء والسكن

٨٦- اقترنت أزمة حقوق الإنسان بأزمة إنسانية شرّدت مئات الآلاف من الأشخاص وتركتهم يعيشون في ظروف عسيرة للغاية. ولا يزال عدد غير محدد منهم لاجئين في الأدغال. وتفاقم معدل سوء التغذية أثناء الأزمة، ولا سيما في المنطقة الغربية وبخاصة في المراكز التي تؤوي المشردين. ويثير إحراق بذور العديد من المزارعين ومساكنهم، ولا سيما في المنطقة الغربية، مخاوف شديدة بسبب مخاطر المجاعة في الأشهر القادمة. وأدى إلقاء المحاررين الجثث في الآبار وخاصة في المنطقة الغربية إلى تلوث المياه التي يستعملها السكان. وبالمثل، يؤدي قرب المقابر الجماعية من مجاري المياه، إلى جانب احتمال تلوث التربة، إلى نتائج خطيرة. أما الحق في السكن، فقد زارت اللجنة أنقاض مئات المساكن التي أُحرقت ودفعت مجتمعات كاملة إلى التشرّد القسري.

حق الأطفال في ألا يُجندوا في الجماعات المسلحة

٨٧- لاحظت اللجنة، استناداً إلى التقارير التي تلقتها وإلى ملاحظاتها الميدانية، أن بعض الأطفال كانوا مرتبطين بالجماعات المسلحة طوال النزاع. ودفع النداء الصادر عن وزير الشباب السابق السيد بليه غوديه، في ١٩ آذار/مارس ٢٠١١ بآلاف الشباب، ولا سيما التلاميذ والطلاب، القصر أحياناً، إلى الالتحاق بالمليشيات. كما لوحظ وجود الأطفال في حواجز طرق أقامتها القوات الجمهورية لكوت ديفوار، ولا سيما في غيغلو وتوليلو وبلوليكان.

٢- انتهاكات القانون الإنساني الدولي

٨٨- يمثل الهجوم الذي نفذته قوات الدفاع والأمن على مواقع القوات العسكرية للقوى الجديدة في ٢٣ شباط/فبراير نقطة اندلاع النزاع المسلح غير الدولي في كوت ديفوار. ويستوفي

التراع الذي دار على هذا النحو بين القوات العسكرية للقوى الجديدة وقوات الدفاع والأمن، وكذلك مختلف الجماعات المسلحة التي تدعمهما، شروط انطباق المادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف والبروتوكول الثاني الإضافي اللذين انضمت إليهما كوت ديفوار.

٨٩- ولا يشكل التراع المسلح الذي دار بعد ذلك بين القوات الجمهورية لكوت ديفوار وقوات الدفاع والأمن الموالية للرئيس السابق غباغبو، حسب اللجنة، نزاعاً منفصلاً، بل ينبغي اعتباره استمراراً لتراعٍ جارٍ. والجدير بالذكر أن التراع لم يشمل البلد بأكمله، وبالتالي فإن القانون الإنساني الدولي لا ينطبق إلا على الإقليم الذي دار فيه بالفعل نزاع مسلح غير دولي.

٩٠- وانتهكت أطراف التراع وكذلك قواتها المسلحة المساعدة أحكام القانون الإنساني الدولي الأساسي والوضعي، ولا سيما الحق في حياة الأشخاص المحميين وسلامتهم البدنية؛ ففي بعض الحالات، اغتُصِبَ الأشخاص المحميين ونُهَبَت ممتلكاتهم. ولأحظت اللجنة أيضاً، في أبيدجان وفي مدن أخرى من المنطقة الغربية والمنطقة الجنوبية الغربية، حالات إعدام بإجراءات موجزة بحق مدنيين أو أشخاص خارج عمليات القتال. وفي حالات أخرى، كما هو الشأن في حي كارفور في دويكويه أو في الهجمات بالأسلحة الثقيلة على حيي يوبوغون أو أبوبو، استخدمت القوات المسلحة القوة بشكل عشوائي.

٣- انتهاكات القانون الجنائي الدولي

الجرائم ضد الإنسانية

٩١- تعكس المعلومات التي تلقتها اللجنة والشهادات التي جمعتها ومعانيها الميدانية خطورة الانتهاكات والجرائم التي ارتكبتها مختلف الجهات الفاعلة أثناء الفترة المعنية. والجرائم الخطيرة مثل الاغتيالات وعمليات الاغتصاب التي ارتكبت أثناء الهجمات المعممة والمنهجية ضد السكان المستهدفين على أساس تعاطفهم السياسي المفترض أو انتمائهم الإثني، قد تشكل جرائم ضد الإنسانية. وفي هذا الإطار، أشارت اللجنة بصفة خاصة إلى الهجمات التي نفذتها عناصر من قوات الدفاع والأمن رفقة ميليشيات ومرترقة متحالفة معها ضد سكان حيي أبوبو ويوبوغون في أبيدجان، وبخاصة حي PK-18 وقرية سيكاسو في أبيدجان؛ وعمليات النهب والقتل التي نفذتها عناصر من فرقة الكوماندوز الخفية ضد قرية جماعة إيرييه أنونكووا - كوتيه؛ وفي الطريق الرابطة بين دويكويه وتوليلو: الهجمات والتجاوزات التي ارتكبتها القوات الجمهورية لكوت ديفوار وحلفاؤها ضد السكان المنحدرين من أصل غيري وتدمير ممتلكاتهم. ويمكن أن تشكل بعض هذه الأحداث جرائم ضد الإنسانية. لكن، لضيق الوقت، ترى اللجنة أنها لم تتمكن من التعمق بما فيه الكفاية في هذه المسألة لاقتراح تقدير نهائي لأحداث محدّدة.

جرائم الحرب

٩٢- تشكل بعض الأفعال الوارد وصفها أعلاه انتهاكات خطيرة للمادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩. بموجب أحكام المادة ٨ من نظام روما الأساسي. وتشكل هذه الأفعال المرتكبة في إطار المعارك التي نشبت في أيسدجان وفي مدن أخرى منذ نهاية آذار/مارس ٢٠١١ مساساً بالحقوق في الحياة والسلامة الجسدية وضروباً من المعاملة القاسية والتعذيب وكذلك ضرراً من المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة في حق أشخاص لم يشاركوا في الأعمال القتالية مباشرة.

٩٣- ويمكن أن تُعتبر هذه الأعمال أيضاً انتهاكات خطيرة للقوانين والأعراف المنطبقة على النزاعات المسلحة التي لا تكتسب طابعاً دولياً. ويتعلق الأمر بصفة خاصة بالهجمات التي تستهدف عمداً السكان المدنيين في حد ذاتهم أو أشخاصاً مدنيين لا يشاركون مباشرة في أعمال القتال، والهجمات التي تستهدف عمداً المباني والمعدات والوحدات ووسائل النقل الصحي، والهجمات التي تستهدف عمداً الموظفين أو المنشآت أو المعدات أو الوحدات أو المركبات التي تستخدمها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في إطار بعثة من بعثات حفظ السلام، والهجمات التي تستهدف عمداً المباني المخصصة لإقامة الشعائر الدينية، والتعليم والمستشفيات، ونهب المدن والقرى، وكذلك الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي. ولم تستطع اللجنة التأكد من قيام أطراف النزاع بتجنيد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عاماً أو ضمهم إليها، بيد أنها تعرب عن بالغ القلق إزاء وجود قصر في وحدات قوات الدفاع والأمن والقوات الجمهورية لكوت ديفوار.

دال - استجابة الحكومة للحالة

٩٤- تلاحظ اللجنة، من الناحية الميدانية، أن الحكومة الشرعية أدركت خطورة الوقائع واتخذت بعض الإجراءات. فقد بدأت الحكومة إجراءات قضائية وعسكرية على الصعيد الوطني ضد بعض المشتبه بهم. وأنشأت لجنة للحوار وتقصي الحقائق والمصالحة وقررت اللجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية.

١- الإجراءات العسكرية

٩٥- أبدى المدعي العام العسكري في ١٢ أيار/مايو ٢٠١١ طلباً بفتح تحقيق ضد ٥٢ عسكرياً عضواً في قوات الدفاع والأمن ينتمون أساساً إلى فرق التدخل المشتركة التكوينية، مثل الحرس الجمهوري ومركز قيادة عمليات الأمن ولواء مكافحة الشغب والوحدات الخاصة للدرك، التي كانت، حسب المدعي العام العسكري، تخضع للقيادة المزدوجة لقائد الحرس الجمهوري وقائد مركز قيادة عمليات الأمن. ويشمل التحقيق، وفقاً للنتائج، كل شخص يُشتبه في انتهاكه القانون، بما في ذلك أفراد القوات الجمهورية لكوت ديفوار.

٢- الإجراءات القضائية

٩٦- قرّرت الحكومة اتخاذ إجراءات قضائية على الصعيد الوطني لملاحقة الأشخاص المسؤولين عن جرائم بموجب قانون كوت ديفوار لا تدخل في صلاحيات المحكمة الجنائية الدولية. وبدأ في ١٣ أيار/مايو ٢٠١١ تحقيق مع السيد غباغبو ومساعديه بتهم الفساد وزعزعة الاستقرار والاستيلاء على السلطة بعد الإعلان عن نتائج الانتخابات والخيانة. واستمع المدعي العام للجمهورية للسيد غباغبو في ٦ أيار/مايو وزوجته سيمون غباغبو في ٨ أيار/مايو. وفي المنطقة الغربية، التقت اللجنة بالمدعي العام لمدينة دالوا الذي أبلغها ببداية التحقيقات الأولية بشأن الأحداث التي وقعت في المنطقة.

٣- لجنة الحوار وتقصي الحقائق والمصالحة في كوت ديفوار

٩٧- عيّن الرئيس واتارا في بداية أيار/مايو السيد شارل كونان باني، رئيس الوزراء السابق، رئيساً للجنة "الحوار وتقصي الحقائق والمصالحة" التي تهدف إلى استعادة الأمن الاجتماعي والمصالحة بين الإيفواريين في أعقاب التدهور الخطير للوثام الاجتماعي في البلد بعد عقد من الأزمات السياسية والأزمات المسلحة. وأوضح السيد باني للجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن كوت ديفوار أنه بدأ فعلاً مشاوراته مع الأطراف الاجتماعية والسياسية لتلقي آرائها بشأن ولاية لجنة الحوار وتقصي الحقائق والمصالحة وتكوينها. وأفاد أيضاً أن النصوص الأساسية للجنة توجد قيد الصياغة. ورأى أن اللجنة لن تتناول مسائل "العدالة"، حيث ينبغي أن تُسوَّى هذه المسائل في إطار الإجراءات القضائية الإيفوارية.

٤- الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية

٩٨- أبلغ الرئيس واتارا اللجنة بأنه رفع دعوى إلى المحكمة الجنائية الدولية تتعلق بالأوضاع في كوت ديفوار.

رابعاً- الضحايا

٩٩- رغم أن العنف ظاهرة متكررة في التاريخ السياسي الإيفواري الحديث، لاحظت الأغلبية العظمى لمحاوري اللجنة الطابع الاستثنائي للانتهاكات المرتكبة في إطار الأزمة الانتخابية.

١٠٠- ولاحظت اللجنة أنه، حسب المناطق ومرتكبي الانتهاكات، أبرز المسؤولين عن الانتهاكات إلى حد ما الطابع الإثني أو السياسي أو الديني للأشخاص المستهدفين. وبالرغم من ذلك، لاحظت اللجنة وجود اعتقاد عام بأن هناك ترابطاً شديداً بين الأصل الإثني والانتماء السياسي. وهكذا، يُعتبر الأشخاص الذين يعود أصلهم إلى البلدان المجاورة والإيفواريون المنحدرون من جماعة مالانكي الإثنية وديولا وسينوفو مؤيدين لتجمع

الجمهوريين بقيادة الحسن أاتارا؛ بينما تُعتبر جماعتا غيري وبيتي الإثنتين مؤيدين للأغلبية الرئاسية للرئيس السابق غباغبو.

ألف - الأطفال

١٠١ - عانى الأطفال، منذ بداية الأزمة التي تلت الانتخابات، من انتهاكات ارتكبتها جميع أطراف النزاع ضد حقوقهم. وتتعلق بعض هذه الانتهاكات بالسكان المدنيين في مجملهم (عمليات الاغتيال الموجهة أو غير الموجهة والإصابات وحالات التشويه والاختطاف والعنف الجنسي وما إلى ذلك) بينما تتعلق انتهاكات أخرى بحقوق الأطفال تحديداً (التجنيد/الاستخدام القسري أو "الطوعي" والهجمات التي تُشن على المدارس والمستشفيات).

١٠٢ - وقد أمكن توثيق تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب جميع أطراف النزاع في المنطقة الغربية وفي أبيدجان. ودُرّب الأطفال، من صغار السن أحياناً، في وقت وجيز وسُليحوا واستُخدموا في حواجز الطرق، وفي مراقبة الأحياء و/أو في المعارك. وفي حالات أخرى، استُخدم الأطفال للطبخ ولتقديم أشكال أخرى من المساعدة للجماعات المسلحة. فقد أفاد شاب إيفواري لاجئ في ليبيريا للجنة كيف أوقفه أفراد من القوات الجمهورية لكونه ديفوار بقيادة شخص يُدعى تاي في دو كي. وكان الليبيريون يدعمون هذه القوات. وعندما رفض حمل السلاح، أُجبروه على إعداد طعامهم. وأوضحوا له أنهم لن يُطلقوا سراحه لأنهم يخشون أن يقدم معلومات عن مواقعهم إلى قوات الدفاع والأمن. وتمكّن في النهاية من الفرار في اتجاه غيغلو.

باء - المسنونون والمعوقون

١٠٣ - تمكنت اللجنة من جمع شهادات عديدة تتعلق بالمسننين أو المعوقين الذين قُضوا أو أُصيبوا أثناء المواجهات. وبسبب قدرة هؤلاء الأشخاص المحدودة على التنقل، لم يتمكنوا من الفرار وكانوا ضحايا رصاص طائش أثناء المواجهات بل إنهم تعرّضوا أحياناً للإعدام بإجراءات موجزة أو لأعمال عنف. وفي عدد من الحالات، تطوّر بعض المسنين للتوسط لدى العناصر المسلحة، ولا سيما في بيهي. وأخيراً، قضى مسنون و/أو مرضى أيضاً بسبب قلة العناية أو الغذاء عندما اضطر أقرباؤهم إلى الفرار.

جيم - الاغتصاب والعنف الجنسي ضد النساء

١٠٤ - تلقت اللجنة العديد من شهادات النساء والفتيات ضحايا العنف الجنسي الذي ارتكبه أفراد ميليشيات مسلحة ورجال يرتدون الزي الرسمي وآخرون يرتدون الزي التقليدي للدوزو (الصيادين) في المنطقة الغربية من جهة، ورجال مسلحون ترافقهم ميليشيات في

أبيدجان من جهة أخرى. وبالرغم من العوائق المرتبطة بالتقاليد والخلج الذي تشعر به العديد منهن عند سردهن هَوَل العنف الجنسي الذي تعرضن له، تمكنت اللجنة من مقابلة بعض الضحايا من النساء اللاتي يتسمن بالشجاعة، فوصفن وحشية عمليات الاغتصاب التي تعرضن لها. وهكذا التقت اللجنة بفتيات صغيرات ونساء مغتصابات في دويكويه وسان بيدرو وأبيدجان وكذلك في مخيمات اللاجئين.

دال - المشردون واللاجئون

١٠٥- مثل التشريد القسري للسكان إحدى الخصائص الأساسية للتراع. ورغم أن من الصعب جداً تحديد عدد هؤلاء الأشخاص، تقدر المنظمات الدولية أن ما يربو على ٧٠٠ ٠٠٠ منهم اضطروا إلى الفرار من بيوتهم بسبب المواجهات أو مناخ العنف العام أو الاضطهاد الذي تعرضوا له. والتقت اللجنة بعدد كبير من المشردين، ولا سيما في أبيدجان ودويكويه، بيد أنها أبلغت أيضاً بأن عدداً غير محدد منهم لا يزال يعيش في الأدغال في حالة فقر مدقع. وبينما كانت اللجنة تستعد لمغادرة كوت ديفوار، استمر تشريد السكان في اتجاه ليبيريا بصورة خاصة. ولاحظت اللجنة في جميع الأماكن التي زارتها حالة الفقر التي كان يعيش فيها العديد من المشردين. واستقبلت الكثير منهم عائلات مضيقة، فتضاعف الضغط على مواردها المحدودة فعلاً.

١٠٦- وفي مواقع المشردين، مثلما هو الشأن في مواقع اللاجئين في ليبيريا، لاحظت اللجنة وجود محاربين سابقين، ولا سيما من الميليشيات، وهم يجومون حول التجمع الوطني، مما أثار مخاوف بشأن أمن اللاجئين والمشردين داخلياً.

هاء - المدافعون عن حقوق الإنسان

١٠٧- لم يتمكن المدافعون عن حقوق الإنسان من ممارسة أنشطتهم بسبب التوتر والتهديد. وأثناء المقابلات التي أجرتها اللجنة مع أفراد المجتمع المدني، أثار الكثير منهم ما تعرضوا له من عنف واضطهاد، بل من التهديدات بالقتل من كلا الطرفين. ولا يزال اثنان من هؤلاء الأفراد في عداد المفقودين. ولا يشجعهم مناخ انعدام الأمن واليقين السائد حالياً على مواصلة أنشطتهم بكل اطمئنان، ولا سيما بالنسبة إلى الذين جهرت بتأييدهم لحكومة غباغبو.

خامساً - المسؤوليات

ألف - مسؤوليات دولة كوت ديفوار

١٠٨- إن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان الوارد وصفها في هذا التقرير التي ارتكبتها القوات العسكرية وقوات الأمن، سواء أكانت بمفردها أم بالتعاون مع الجهات الفاعلة غير

التابعة للدولة التي جرى الوقوف على هويتها فيما سبق، تفرض على دولة كوت ديفوار مسؤوليات والتزامات تجاه ضحايا هذه الانتهاكات. وتنبع هذه الالتزامات من الاتفاقيات التي سبق تحليلها أعلاه ومن القانون الدولي العرفي.

١٠٩- وتتمثل أولى مسؤوليات الدولة في حماية السكان من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. وأثبتت القوات الإيفوارية، سواءً وحدها أو مدعومة من عناصر محاربة غير تابعة للدولة، أنها ليست غير قادرة على حماية السكان فحسب، بل أيضاً أن بعضها مسؤول مباشرة عن بعض هذه الانتهاكات. وتفيد شهادات كثيرة بأن الوحدات التالية التابعة لقوات الدفاع والأمن معنية بذلك:

- الحرس الجمهوري؛
- مركز قيادة عمليات الأمن؛
- وحدة الأمن الجمهوري؛
- لواء مكافحة الشغب؛
- كتيبة المدفعية أرض - جو؛
- كتيبة مغاوير المظليين؛
- قوات مغاوير التابعة لمشاة البحرية.

١١٠- وفي وقت لاحق، ارتكبت عناصر من القوات الجمهورية لكوت ديفوار انتهاكات لحقوق الإنسان كلما استولت على مختلف المدن.

١١١- ثم تقع على الدولة مسؤولية المبادرة دون إبطاء إلى إجراء تحقيقات فعالة وتقديم مرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان الذين تُحدّد هويتهم إلى العدالة. وتلاحظ اللجنة أن الحكومة الإيفوارية سبق أن اتخذت خطوات في هذا الاتجاه. بيد أنها تلاحظ أيضاً أنها لم تُبلّغ إلى حد الآن بالإجراءات الفعلية المتخذة ضد عناصر القوات الجمهورية لكوت ديفوار المتهمّة بانتهاك حقوق الإنسان.

١١٢- ورغم أن محتوى الحق في معرفة الحقيقة لا يزال يشتر بعض الخلافات، فإن هناك توافقاً في الآراء بشأن حق الأسر في معرفة مصير أفرادها المفقودين. وفي هذا الصدد، تمثل عملية إنشاء لجنة للحوار وتقصي الحقائق والمصالحة التي تم إطلاقها خطوة أولى في هذا المسعى.

١١٣- وتقع على الدولة كذلك مسؤولية ضمان عدم تكرار الانتهاكات المرتكبة. وللقيام بذلك، سيتعين على كوت ديفوار بوجه خاص أن تبادر فوراً إلى توحيد التسلسل القيادي لقوات الجمهورية لكوت ديفوار وإصلاح أجهزة الأمن.

١١٤- كما يقع على الحكومة الإيفوارية التزام آخر ناجم عن الأحداث التي تلت الانتخابات "بتقديم تعويض مناسب وفعال وسريع" للضحايا بسبب ما لحقهم من ضرر.

باء- مسؤولية الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة والمسؤوليات الفردية

١١٥- تعتبر اللجنة أن الانتهاكات الجسيمة والواسعة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ورد وصفها في هذا التقرير والتي ارتكبتها الجماعات غير التابعة للدولة تحمل مديريها المسؤولية الفردية.

١١٦- واللجنة واعية تماماً بأن التحديد النهائي للمسؤولية الجنائية لفرد يجب أن تقوم به محكمة لضمان حقوق الأشخاص المعنيين؛ بيد أن ولاية مجلس حقوق الإنسان تطالب اللجنة بتحديد هوية المسؤولين.

١١٧- وبالفعل، تتحمل بعض الجهات الفاعلة السياسية مسؤولية إما بالأعمال التي ارتكبتها أو بالمناصب التي كانت تحتلها. وهكذا، يتحمل بعض المسؤولين السياسيين مسؤولية عن عدم اعترافهم بنتائج الانتخابات، ودعوتهم إلى العنف ضد أشخاص وجماعات محددة، وعن عدم اعتراضهم على بعض التجاوزات التي ارتكبتها أشخاص يؤكدون أنهم يعملون لحسابهم. ومن بين جميع الشخصيات التي قابلتها اللجنة، تلاحظ اللجنة أن الرئيس السابق غباغبو وقائد هيئة الأركان العامة فيليب مانغو هما الوحيدان اللذان اعترفا بشكل ما بمسؤوليتهما عن الأحداث التي وقعت. وأفاد الأول بأنه، بصفته رئيس الدولة، كان كذلك قائد هيئة الأركان العامة وهو في هذا السياق مسؤول عما قد تكون قوات الدفاع والأمن قد ارتكبت موضحاً في الوقت نفسه أنه إذا ارتكبت جرائم حرب في إطار نزاع ما، يجب التحقيق مع المسؤولين عن هذه الجرائم. وأكد الثاني أنه إذا حدثت أمور في الفترة الفاصلة بين ما بعد الانتخابات ورحيله إلى سفارة أفريقيا الجنوبية، فإنه لن يتهرب من مسؤولياته.

١١٨- وبالنظر إلى المعلومات التي تلقتها اللجنة، فإنها تخلص إلى وجود أسباب معقولة لافتراض تحمل بعض الأشخاص مسؤولية جنائية فردية فيما يتعلق بالأحداث التي أعقبت الانتخابات؛ وترد أسماء هؤلاء الأشخاص في قائمة سرية مرفقة بهذا التقرير ويمكن إحالتها إلى السلطات المختصة في إطار تحقيق قضائي.

سادساً- الاستنتاجات والتوصيات

١١٩- خلصت اللجنة إلى أن الجهات الفاعلة المختلفة ارتكبت العديد من انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي أثناء الفترة المستعرضة في كوت ديفوار. ولا يزال العديد من الضحايا، ولا سيما في المنطقة الغربية والمنطقة الجنوبية الغربية وأبيدجان يدفعون الثمن باهظاً.

١٢٠- ويمثل عدم اعتراف الرئيس السابق غباغبو بنتائج الانتخابات مصدر الأزمة السياسية والنزاع المسلح في كوت ديفوار. وتعتبر اللجنة أن الإفلات من العقاب السائد

في كوت ديفوار يُفسَّر خصوصاً بعدم تنفيذ التوصيات المختلفة التي قُدمت على مر السنين في إطار المبادرات المتخذة على الصعيد الوطني والدولي للتصدي لهذه الآفة. وتجدر الإشارة، على الخصوص، إلى عدم تنفيذ توصيات اللجان الدولية المتعددة لتقصي الحقائق في كوت ديفوار. ولن تعرف كوت ديفوار سلاماً دائماً أو استقراراً دون تقديم مرتكبي الجرائم المذكورة في هذا التقرير إلى العدالة.

١٢١- ومن بين الأسباب العميقة للانتهاكات الجسيمة والواسعة النطاق لحقوق الإنسان في كوت ديفوار الاستخدام السلبي لمسألة الأصل الإثني، والتلاعب بالشباب الإيفواري لاستخدامهم كأدوات للعنف من جانب الأطراف السياسية الفاعلة، وكذلك المسائل العالقة بشأن حيازة الأراضي الريفية. ومثلت الانتخابات حدثاً حافزاً لاندلاع أعمال العنف.

١٢٢- وتلاحظ اللجنة أنه، بالرغم من تطبيع الوضع الأمني في أبيدجان وفي العديد من مدن المنطقة الغربية، فإن العديد من الانتهاكات ما زالت تُرتكب. وفي هذا السياق، وقفت اللجنة، أثناء الزيارة التي قامت بها إلى ليبيريا، على استمرار توافد اللاجئين الإيفواريين، اتقاءً لتجاوزات أفراد القوات الجمهورية لكوت ديفوار. ويساور اللجنة القلق إزاء وجود عدد كبير من الشباب المسلح في شوارع أبيدجان وغيرها من المدن، مما يزيد من شعور السكان بانعدام الأمن. وتعرب اللجنة عن قلقها أيضاً إزاء ما لتنتقلات الميليشيات والمرتزقة وتداول الأسلحة عبر الحدود من أثر على الصعيد دون الإقليمي.

١٢٣- ويساور اللجنة القلق إزاء الأزمة الإنسانية السائدة في البلد، ولا سيما إزاء حالة آلاف المشردين واللاجئين. ومن ثم، يجب إيجاد حل عاجل وشامل يراعي جميع الجوانب بما يتسق مع مبادئ عدم التمييز.

١٢٤- وتحيط اللجنة علماً بالمبادرات التي تتخذها الحكومة الجديدة على الصعيد الوطني، ولا سيما إصلاح قوات الدفاع والأمن.

١٢٥- وأشارت اللجنة إلى أن معظم الأشخاص الذين قابلتهم أعربوا عن رغبتهم في العيش معاً في وئام. وتلاحظ أيضاً أن الحكومة أعلنت بدورها، على أعلى مستويات السلطة، أن مسألة المصالحة تحظى بالأولوية. بيد أن اللجنة تود التذكير بأنه لن يكتب الدوام للمصالحة دون إقامة العدل.

١٢٦- ولاحظت اللجنة أن منظمة الأمم المتحدة اضطلعت بدور هام أثناء الأزمة. بيد أن العديد من الأشخاص الذين التقت بهم اللجنة، بمن فيهم الضحايا، يعتبرون أنها لم تستخدم استخداماً كاملاً الوسائل التي تخولها لها ولايتها لحماية السكان على أفضل وجه.

١٢٧- وفي هذا السياق، توصي اللجنة:

الحكومة الإيفوارية بما يلي:

- (أ) كفالة مقاضاة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؛ وفي هذا السياق يجب أن تُجرى التحقيقات المباشرة بطريقة شاملة ومحيدة وشفافة؛
 - (ب) كفالة تناول الأسباب العميقة للأزمة وبخاصة ما يرتبط منها بالتمييز؛
 - (ج) كفالة أمن الأشخاص والممتلكات، ولا سيما بالتعجيل بترع سلاح الأشخاص غير المنتمين إلى قوات الدفاع والأمن؛
 - (د) في إطار إصلاح مؤسسات الأمن، كفالة عدم إدماج الأشخاص المسؤولين عن انتهاكات في الجيش الوطني أو أي قوة أمن أخرى والتعجيل بتشكيل جيش مهني يحترم حقوق الإنسان؛
 - (هـ) كفالة استيفاء المبادرات المتخذة على درب المصالحة، ولا سيما إنشاء وإدارة لجنة الحوار وتقصي الحقائق والمصالحة، للمبادئ والممارسات الدولية الجيدة الراسخة في هذا المجال، ولا سيما ما يتعلق بتقديم تعويضات عادلة ومنصفة؛
 - (و) تقديم مساعدة مناسبة للضحايا، ولا سيما النساء والأطفال والمسنين والمعوقين؛
 - (ز) اتخاذ التدابير اللازمة لإيجاد حلول مستدامة للمشردين؛
 - (ح) اتخاذ جميع التدابير العاجلة والمناسبة للتصديق دون إبطاء على نظام روما الأساسي والميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم والبروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق المرأة في أفريقيا، والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل، والاتفاقيات الأفريقية المتعلقة باللاجئين والمشردين وملتمسي اللجوء والاتفاقية المعنية بالمرتزقة؛
- مجلس حقوق الإنسان بما يلي:
- (أ) من أجل متابعة توصيات اللجنة بصورة فعالة ومرافقة السلطات الإيفوارية في مكافحة الإفلات من العقاب، إنشاء آلية مستقلة تُعنى بحالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار وتقديم للمجلس تقارير بصورة منتظمة؛
 - (ب) نشر تقرير لجنة التحقيق الدولي التي أنشأتها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٤ للتوصل إلى فهم أشمل لحالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار والإسهام في مكافحة الإفلات من العقاب في هذا البلد؛

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بما يلي:

- تقديم مساعدة تقنية إلى السلطات الإيفوارية في جميع المبادرات المتعلقة بحقوق الإنسان، ولا سيما لإنشاء وإدارة لجنة الحوار وتقصي الحقائق والمصالحة؛
- منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية والمجتمع الدولي عامةً بما يلي:
- (أ) دعم السلطات الحكومية، وبخاصة من الناحية المالية، في جهودها الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب وإرساء دعائم دولة القانون في كوت ديفوار؛
- (ب) إجراء الأمم المتحدة تقييماً في أقرب وقت ممكن، للعمل المنجز أثناء الأزمة، وبخاصة من جانب عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والوكالات الإنسانية، من أجل تحسين قدرتها على منع النزاعات وحماية السكان المدنيين؛
- (ج) تعزيز التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة على نحو يكفل التصدي للأزمة الإنسانية على نحو مناسب.